

الجمهورية اللبنانية

رئاسة مجلس الوزراء

ديوان المحاسبة

قرار

ديوان المحاسبة في الرقابة الادارية المسبقة

-:-

رقم القرار : ٩٦ / ر.م.غ/ ١٤

تاريخه : ٢٠٢٤/٧/١١

رقم الاساس : ٨٩٠ / ٢٠٢٤/ مسبقة

الموضوع : مشروع عقد مصالحة لدفع فروقات بدلات اتعاب للعاملين في المديرية العامة لرئاسة الجمهورية لقاء خدمات قدمت من قبلهم من ٢٠٢٣/١٢/١ ولغاية ٢٠٢٤/٣/٣١ .

x x x

الهيئة : الغرفة الاولى

الرئيسة : جمال محمود

والمستشاران: ناصيف ناصيف و افرام الخوري

x x x

ان ديوان المحاسبة

بعد التدقيق في ملف القضية

يقرر:

أولاً: عدم الموافقة على المشروع المعروض لعدم انطباق المراسيم التي اقرت الزيادات على رواتب واجور القطاع العام اضافة الى عدم انطباق قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ تاريخ ٢٠٢٢/٤/١٤ الذي اقر "المقترحات لمعالجة تداعيات الازمة المالية والنقدية على عقود الاشغال والخدمات العامة" وذلك على الخدمات المؤداة من الاشخاص الذين اجري مشروع عقد المصالحة معهم.

ثانياً: ابلاغ هذا القرار الى كل من رئاسة الجمهورية - المراقب المركزي لعقد النفقات - المديرية العامة لرئاسة الجمهورية - النيابة العامة لدى الديوان .

x x x

قراراً ادارياً صدر في بيروت بتاريخ الحادي عشر من شهر تموز سنة الفين واربعة وعشرين.

الرئيسة
جمال محمود

المستشار
ناصر ناصيف

المستشار
افرام الخوري

كاتبة الضبط
سلمى دهيني

يحال على المراجع المختصة

بيروت في

رئيس ديوان المحاسبة

القاضي محمد بدران